

تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي بين المتوقع والواقع

دراسة استبائية لعينة من المهنيين والأكاديميين

Evaluate the application of the financial accounting system from the perspective of the expected and the reality

A questionnaire study of a sample of professionals and academics

جمال خليفاتي¹

¹ جامعة الجزائر 3 – إبراهيم سلطان شيبوط (الجزائر)، khelifatidjamel@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/04/01؛ تاريخ القبول: 2023/06/17؛ تاريخ النشر: 2023/06/18

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد فترة تجريب دامت لأكثر من 12 سنة، مع الأخذ بالحسبان طبيعة البيئة المحاسبية المحلية وبالنظر أيضا إلى متطلبات المعايير المحاسبية الدولية. وفي سبيل الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم البحث إلى محورين: تناول المحور الأول متغيرات الموضوع نظريا؛ وتضمن المحور الثاني تحليلا لنتائج استبيان وُزع على عينة عشوائية مكونة من مهنيين وأكاديميين، مستندا في ذلك على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS؛ لتخلص الدراسة في النهاية إلى عِدّة نتائج، أهمها أن: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي غير مُطابق للمفاهيم والأهداف التي جاء من أجلها، والسبب الرئيسي لذلك تعارض بيئته المحاسبتين المحلية والدولية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي؛ البيئة المحاسبية؛ المعايير المحاسبية الدولية.

رموز تصنيف **jel**: M40 ; M41.

Abstract: This study aims to evaluate the application of the financial accounting system after a trial period that lasted for more than 12 years, in view of the nature of the local accounting environment and the requirements of international accounting standards.

In order to answer the problem of the study, it was divided into two axes: the first axis dealt with the subject variables theoretically; The second axis included an analysis of the results of a questionnaire distributed to a random sample of professionals and academics, based on the outputs of the SPSS program. In the end, the study concludes with a set of results, the most important of which are: The reality of applying the financial accounting system does not conform to the concepts and objectives for which it came, and the main reason for that is the conflict between its local and international accounting environments.

Keywords: Accounting system; accounting environment; international accounting standards.

Jel Classification Codes : M40 ; M41

تمهيد :

لقد قامت الجزائر بإصلاح نظامها المحاسبي الخاص بالمؤسسات بداية من سنة 2010 من أجل الاندماج في جهود التوافق المحاسبي الدولي والتأقلم مع التوجهات المحاسبية الدولية؛ حيث جاء القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي وما تلاه من مراسيم وقرارات بمفاهيم محاسبية مختلفة عما كان سائدا من قبل، فلقد تم إعادة النظر في طرق القياس وفي شكل ومحتوى الكشوف المالية، وفي تعريف التثبيتات والمخزونات، وفي مستخدمي مخرجات النظام المحاسبي وغيرها من المفاهيم الأخرى، استجابة لضرورات العولمة وتماشيا مع الاقتصاد العالمي، وبما ينعكس بالإيجاب على بيئة الاستثمار في الجزائر.

1- طرح الإشكالية: بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي لمدة تجاوزت 12 سنة يتبادر على الأذهان سؤال جوهري، هو:

هل ساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في التقريب بين خصوصيات البيئة المحاسبية الجزائرية ومتطلبات المرجعية المحاسبية الدولية؟

تدرج تحته أسئلة فرعية، هي: - هل يستند النظام المحاسبي المالي على مُنطلقات واقعية؟

- ما مدى توافقه مع متطلبات المرجعية المحاسبية الدولية؟

- وهل هو متوافق مع خصائص البيئة المحاسبية المحلية؟

2- الفرضيات: وبالتأسيس على الأسئلة السابقة يُمكن الاستناد على **الفرضيات** التالية:

1-2- الفرضية الرئيسية: H_0 لقد ساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في التقريب بين البيئة المحاسبية الجزائرية ومتطلبات المرجعية المحاسبية الدولية.

2-2- الفرضيات الفرعية:

▪ **الفرضية الفرعية الأولى: H_0** يستند النظام المحاسبي المالي على مُنطلقات واقعية؛

▪ **الفرضية الثانية: H_0** النظام المحاسبي المالي متوافق مع متطلبات المرجعية المحاسبية الدولية؛

▪ **الفرضية الثالثة: H_0** النظام المحاسبي المالي متوافق مع خصائص البيئة المحاسبية المحلية.

من المفيد إبراز أهم المنطلقات التي استند عليها مُعدو النظام المحاسبي المالي والأهداف التي سطرها له، ووصف بيئته المحلية والدولية، قبل الخوض في تحليل نتائج الدراسة الاستبائية.

I- مُنطلقات النظام المحاسبي المالي بالنظر لبيئته المحلية والدولية:

يتضمن هذا الجزء مدخلا لأهم منطلقات وغايات النظام المحاسبي المالي، في ظل متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وخصائص البيئة المحاسبية في الجزائر.

I.1- مُنطلقات النظام المحاسبي المالي:

نقصد بالمنطلقات: تلك المبررات، الفرضيات والأهداف التي بُني عليها النظام المحاسبي المالي.

أولاً- مبررات تبني النظام المحاسبي المالي: لقد استندت عملية استبدال المخطط المحاسبي

الوطني بالنظام المحاسبي المالي على عدة مبررات، أهمها ما يلي: (مزياي و فروم، 2010)

- مساندة التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر ؛ - تشجيع الاستثمار الحقيقي ؛

- تشجيع الاستثمار في القطاع المالي ؛ - تسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي ؛

- المساعدة على تنشيط بورصة الجزائر ورفع كفاءتها.

ثانياً- فرضيات النظام المحاسبي المالي: تتمثل فرضياته حسب وثيقة صادرة عن الحكومة

تتضمن مبررات لصياغة هذا القانون أمام البرلمان - عندما كان في شكل مشروع- (بودهان،

2010) فيما يلي:

- الاستيعاب الجيد للمحاسبة الحديثة: استجابة لحاجات مختلف المستعملين الذين يريدون

معلومات شفافة؛ - تمايز النظامين المحاسبي والجبايي.

ثالثاً- أهداف النظام المحاسبي المالي:

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بعدة أهداف، يمكن تلخيص جوهرها فيما يلي:

- مواكبة المرجعية المحاسبية الدولية (بلعور، 2014) ؛ - تحسين جودة القوائم المالية (سماي و

بن يوسف، 2016) ؛ - زيادة الإفصاح المحاسبي ؛ - تسهيل المقارنة بين الدورات المالية وبين

المؤسسات (لوالبية، 2021) ؛ - المساعدة في إرساء أخلاقيات المهنة ومحاربة التلاعبات؛

- الانتقال من المحاسبة التاريخية إلى المحاسبة المالية، ومن محاسبة المعالجة إلى محاسبة الحكم؛

- المساعدة في إعداد إحصائيات وحسابات اقتصادية كُلية تتسم بالموضوعية والمصدقية

(عسول، سي مُجّد، و عوايحية، 2020).

I.2- متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وخصوصيات البيئة المحاسبية في الجزائر:

إن محاولة تشخيص واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي لا يُمكن أن يتحقق بمنأى عن دراسة حيثيات البيئة الدولية والمحلية ذات العلاقة.

أولا- متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

يُقصد بمتطلبات التطبيق تلك الشروط والمقومات المرتبطة بالبيئة المحلية واللازمة لتحقيق أهداف المعايير المحاسبية الدولية، ويُمكن تلخيصها فيما يلي: (مزياي و فروم، 2010)

- بيئة محلية مُعولة أو في طريقها إلى العوامة: وذلك من حيث الانضمام للمنظمات الدولية؛
- تشريعات محلية تتوافق مع المتطلبات الدولية؛ - سيطرة الاقتصاد الجزئي على المنظومة الاقتصادية للدولة؛ - التأهيل الدائم للمحاسبين؛ - إنتشار ثقافة الشفافية والإفصاح: لدى المؤسسات والأفراد؛ - التكيف الفني: أي توفر الإمكانيات والتقنيات.

ثانيا- خصوصيات البيئة المحاسبية في الجزائر :

يمكن حصرها في: النظام الاقتصادي السائد؛ المؤسسات الاقتصادية؛ الاستثمار الأجنبي؛ النظام البنكي؛ واقع البورصة؛ والنظام الجبائي.

❖ سمات النظام الاقتصادي السائد:

بالنظر إلى الواقع نجد أن الجزائر لم تصل بعد إلى مرحلة التخلي الكلي عن مبادئ الاقتصاد الاشتراكي وتطبيق فلسفة اقتصاد السوق، حيث لا تزال الدولة هي من يتكفل بتنفيذ برامج التنمية والإشراف على المؤسسات الاقتصادية، ودعم المؤسسات الخاصة، وفي المقابل لم يصل القطاع الخاص إلى مرحلة الأخذ بزمام التنمية رغم ما حققه من تطور وتساعد مستمر.

وإذا ما قارنا الواقع الجزائري بالبيئة التي تم إعداد المعايير المحاسبية الدولية في ظلها، نجد أن هذه الأخيرة تتميز بمحدودية تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية، في مقابل سيطرة شبه كلية للشركات الكبيرة التابعة للقطاع الخاص، كما تتميز الدول المشكلة لهذه البيئة بأسواق مالية منظمة ومتقدمة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة توجيه القوائم المالية المنشورة أساسا إلى حملة الأسهم والمستثمرين المحتملين (BOUANANI & BOUNOUA, 2016).

❖ طبيعة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:

ينبغي الإشارة إلى أن أغلب مفاهيم النظام المحاسبي المالي المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية كطرق التقييم، الإفصاح، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية... الخ، أعدت في الأصل لتلائم مع البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة التي تعتمد النموذج الأنجلوسكسوني للتوحيد كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وذلك لتأثيرها الكبير على سياسات مجلس معايير المحاسبة الدولية بسبب ثقلها الاقتصادي ولأسباب اقتصادية وسياسية أخرى، وأهم ما يميز البيئة الاقتصادية السائدة في هذا النوع من الدول: كثرة المؤسسات الاقتصادية الكبيرة التي تنتشر فروعها في مناطق متعددة من العالم، واعتمادها في التمويل على الأسواق المالية الدولية، وهذا ما يفسر توجيه محتويات القوائم المالية بالدرجة الأولى إلى المستثمرين، على عكس ما تتصف به البيئة الاقتصادية للدول النامية ومن بينها الجزائر (BOUANANI & BOUNOUA, Analyzing the informal economy in Algeria from an institutional perspective, 2022) من انتشار كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمملوكة عادة من قبل الأفراد أو العائلات والتي تعتمد على التمويل الذاتي أو القروض البنكية أو القروض الأخرى في ظل غياب شبه تام للمؤسسات الكبرى التابعة للقطاع الخاص وللبورصة كآلية للتمويل.

❖ واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

من المعلوم أن الجزائر لا تُعد من ضمن الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية عدا في قطاع المحروقات؛ فقد صنّف البنك الدولي في تقريره السنوي المتعلق بالدول الجاذبة للاستثمار لسنة 2018 الجزائر في المرتبة 166، الأمر الذي يشير إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني من تعقيدات هيكلية (خيارى، 2019)، مثل: صعوبة الحصول على القروض وتكلفتها المرتفعة، مشكلة العقار، ضعف مستوى البنى التحتية، ضعف مستوى تأهيل اليد العاملة، تفشي البيروقراطية والمنافسة غير المشروعة وانتشار الفساد.

❖ خصائص النظام البنكي الجزائري:

وصل عدد البنوك في الجزائر في سنة 2022 إلى 19 بنكا، و9 مؤسسات مالية، أغلبها تابع للقطاع العام (BankOfAlgeria, 2022)، هذا وقد تجاوزت القروض الممنوحة من قبل هذه البنوك للاقتصاد في السداسي الأول من سنة 2021م قيمة 67 ترليون دينار منها أكثر من 34 ترليون دينار

وجهت للقطاع العمومي بنسبة 51% والباقي (33 ترليون دينار بنسبة 49%) مُنح للقطاع الخاص (BankOfAlgeria, Bulletins Statistiques Trimestriels N°56, 2021).

❖ واقع بورصة الجزائر:

لم تستطع بورصة الجزائر منذ نشأتها بتاريخ 13/09/1999م وإلى غاية الآن أن ترفع من مستوى أدائها؛ بل وعلى عكس أغلب البورصات في العالم، فإن انطلاقتها المتعثرة أصلا زادت تعثرا وتدهورا في السنوات الأخيرة، وامتاز أداؤها بالضعف الشديد. إذ بلغ عدد الصفقات المبرمة سنة 2000م مثلا رقم 4559 صفقة، في مقابل 179 صفقة فقط سُجلت طيلة سنة 2020م. وبنفس الوتيرة انخفضت قيم التداول، فقد بلغت سنة 2000م ما مقداره 720 مليون دينار، في مقابل 78 مليون دينار فقط سُجلت سنة 2020م، كما انخفض حجم التداول، وعدد الأوامر من 323490 و10513 على التوالي في سنة 2000م، إلى 87796 و1389 على التوالي سنة 2020م (SGBV، 2021). ولعل من بين ما يجب الإشارة إليه كذلك تأثير حجم وقيم التداول وعدد الصفقات المبرمة بدخول أو انسحاب أي مؤسسة، ومهما كان حجم وقيمة رأسمالها المسجل والقابل للتداول، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على انحصار بورصة الجزائر وعدم تحقيقها للتوسع اللازم لبقائها ونموها.

❖ طبيعة النظام الجبائي الجزائري وعلاقته بالنظام المحاسبي:

لعل ما يُلخص علاقة النظام الجبائي بالنظام المحاسبي المالي ما نص عليه قانون المالية التكميلي في مادته السادسة "يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاءه الضريبي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009)". وهذه المادة بينت حجم التناقض الذي تسبب فيه المشروع نفسه؛ فمن جهة ألزم المؤسسات بتطبيق النظام المحاسبي المالي وضمنه قواعد الممارسة المحاسبية التي تعتبر أساس حساب الربح الجبائي، ومن جهة أخرى ألزمها بعدم التقيد بتلك القواعد حال تضاربها مع قاعدة جبائية (بن عمارة، 2014).

II - الطريقة والأدوات:

يتضمن هذا الجزء كيفية تصميم وتحكيم أداة الدراسة، وتحديد العينة المستهدفة، وكذا الوسائل المستعملة في جمع نتائج الاستبيان وتحليلها.

II.1- منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في تجميع معطيات الدراسة الاستبائية وتحليلها؛ باعتبارها المنهج الملائم، حيث يَمَكِّن من تعميم إجابات العينة على كل مجتمع الدراسة.

II.2- تحديد مجتمع وعينة الدراسة:

أولاً- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مهنيين (معلمين وموظفين) وأكاديميين (أساتذة جامعيين).

ثانياً- عينة الدراسة:

تم توزيع 63 استمارة استبيان على الفئتين، في الفترة الممتدة من 12 سبتمبر إلى 24 نوفمبر 2022م، وقد تم استرجاع الاستمارات بالكامل، حيث أن عملية التوزيع تمت على مرحلتين: ففي المرحلة الأولى تم توزيع 30 استمارة وذلك من أجل إجراء اختبارات الصدق والثبات باستعمال معامل ألفا كرونباخ Alpha Cr والجذر التربيعي له، وبعد التأكد من دقة وصلابة الاستبيان تم تعميمه على باقي العينة.

II.2- المقاييس والأدوات الإحصائية المستعملة في الدراسة: تتمثل في:

- مقياس ليكارت (LIKERT) الخماسي: إذ تم تحديد إمكانية الإجابة على عبارات الاستبيان في خمس خيارات؛ - التوزيع التكراري والنسب المئوية؛
- المتوسط الحسابي؛ - الانحراف المعياري؛ - معامل ألفا كرونباخ Alpha Cr؛
- اختبار كلموغروف سميروف KS: وبعد دراسة طبيعة التوزيع باستعمال هذا الاختبار تبين أن نسبة الدلالة الإحصائية $sig < 0,05$ ما يثبت أن التوزيع غير طبيعي (البيانات غير معلمية)، ما يدفع لاستعمال إختبار مان ويتني MannWhitney وإختبار كروسكال Kruskal Wallis؛ - إختبار مان ويتني وإختبار كروسكال: وهما بديلتي اختبار ANOVA و T في حالة التوزيع غير طبيعي (البيانات غير معلمية)؛
- برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

II.3- اختبار ثبات وصدق الاستبيان:

يُقصد باختبار الثبات: التأكد من أن نتائج الاستبيان لن تتغير بشكل ملحوظ لو تم إعادة توزيعه من جديد على نفس العينة أو على عينة أخرى، وقد استعمل الباحث معامل ألفا

كرونباخ Alpha Cr لقياس ثبات أداة الاستبيان؛ ويُقصد بقياس الصدق: معرفة مدى دقة الاستبيان وقدرته على الإحاطة بالموضوع الذي يتناوله، وقد قام الباحث لمعرفة ذلك بحساب الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ؛ وفيما يلي جدول يُبين نتائج اختبار صدق وثبات أداة الاستبيان:

الجدول (1): اختبار صدق وثبات بنود الاستبيان.

معامل الصدق	معامل الثبات	عدد عبارات الاستبيان
0,961	0,924	13

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

بالنظر إلى النتائج أعلاه نجد أن معامل الثبات ألفا كرونباخ Alpha Cr مرتفع جدا، ونفس الملاحظة بالنسبة لمعامل الصدق (الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ Alpha Cr) حيث أن كلاهما قد تجاوز الحد الأدنى (0,70)، ما يدل على ثبات العبارات في حال تم توزيع الاستبيان مرات أخرى، كما يدل أيضا على دقة عبارات الاستبيان وعلى قدرتها على الإحاطة بكل الموضوع.

III- النتائج ومناقشتها:

1.III- دراسة خصائص أفراد العينة:

عبر دراسة طبيعة توزيع المستجوبين من حيث: الجنس؛ الشهادة العلمية؛ الشهادة المهنية؛ الوظيفة/المهنة؛ العمر؛ الخبرة؛ مكان العمل.

أولا- توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول (2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

النسبة المئوية	التكرارات	الجنس
66,66	42	ذكر
33,34	21	أنثى
100	63	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول أن ثلث أفراد العينة من الإناث بينما يمثل الذكور الثلثين، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن مهنة ووظيفة المحاسبة لازالتا تستقطبان فئة الذكور أكثر من الإناث؛ وخلاف ذلك نلاحظه عند فئة الأساتذة الجامعيين إذ تتقارب النسبة بين الجنسين في هذه الفئة من المستجوبين.

ثانيا- توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية:

الجدول (3): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية.

النسبة المئوية %	التكرارات	طبيعة الشهادة
------------------	-----------	---------------

4,80	3	تقني سامي
22,20	14	ليسانس
33,33	21	ماستر
6,34	4	ماجستير
33,33	21	دكتوراه
100	63	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن ثلث المستجوبين حاصلين على شهادة الدكتوراه وثلثهم أيضا حاصلين على شهادة الماستر والخمس حاصلين على الليسانس، والباقي موزعين بين حاصلين على الماجستير بنسبة 6,34% وحاصلين على شهادة تقني بنسبة 4,80%، وهذا من شأنه أن يُعزز الثقة في إجابات المستجوبين ويزيد من مستوى الاعتمادية عليها في التحليل.

ثالثا- توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المهنية:

الجدول (4): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المهنية.

النسبة المئوية%	التكرارات	طبيعة الشهادة
63,50	40	بدون شهادة مهنية
4,76	3	محاسب معتمد
28,57	18	محافظ حسابات
3,17	2	خبير محاسبي
100	63	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن أغلب المستجوبين لا يجوزون على شهادة مهنية وثلثهم بالتقريب حاملين لاعتماد محافظ حسابات واثنين فقط من الخبراء المحاسبين وثلاثة من المحاسبين المعتمدين.

رابعا- توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة/المهنة:

الجدول (5): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة/المهنة.

النسبة المئوية%	التكرارات	الوظيفة/المهنة
41,27	26	محاسب موظف
15,87	10	مهني معتمد
42,86	27	أستاذ جامعي
100	63	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن أغلب المستجوبين إما أساتذة جامعيين أو محاسبين موظفين بمؤسسات اقتصادية، بينما فئة المهنيين تمثل ما نسبته 15,87%؛ ومرد ذلك عدم التواجد الدائم للمهنيين في مكاتبهم (عادة ما يبقى في المكتب أشخاص متربصون لا يحملون أي صفة رسمية).

خامسا- توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية:

الجدول (6): توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية.

النسبة المئوية%	التكرارات	المجال
15,87	10	من 27 إلى 29
58,73	37	من 30 إلى 39
19,05	12	من 40 إلى 49
6,35	4	من 50 إلى 59
100	63	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

تمثل الفئة العمرية الثانية أغلب المستجوبين تليها الفئة الثالثة فالأولى؛ وهذا يتماشى وتقسيم خبرة المستجوبين لاحق الذكر.

سادسا- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:

الجدول (7): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.

النسبة المئوية%	التكرارات	المجال
22,22	14	بين 3 و4 سنوات
49,20	31	من 5 إلى 14 سنة
26,98	17	من 15 إلى 30 سنة
1,60	1	أكثر من 30 سنة
100	63	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول يتضح أن نصف المستجوبين يمتلكون خبرة متوسطة (بين 5 و14 سنة) والرابع لديهم خبرة معتبرة تفوق 15 سنة، بينما يوجد مستجوب واحد لديه خبرة كبيرة جدا إذ تفوق خبرته 30 سنة، كما تجدر الإشارة إلى أن الباحث تعتمد عدم إشراك الأشخاص الذين تقل خبرتهم عن 3 سنوات في الإجابة على بنود الاستبيان.

سابعا- توزيع أفراد العينة حسب مكان العمل:

الجدول (8): توزيع أفراد العينة حسب مكان العمل.

النسبة المئوية%	التكرارات	مكان العمل
53,97	34	الجزائر
14,28	9	تبيازة
31,75	20	البلدية
100	63	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

الملاحظ من الجدول أن أغلب المستجوبين من ولاية الجزائر، تليها ولاية البلدة ثم ولاية تيبازة، ولم يوزع الاستبيان في باقي الولايات الأخرى؛ وسبب ذلك: سهولة الاتصال المباشر بين الباحث والمستجوبين كونه (الباحث) يمارس عمله في هذه المنطقة.

III.2- اختبار الفرضيات وتحليل اتجاه إجابات المستجوبين:

في سبيل التحقق من صحة فرضيات الدراسة تم القيام بمجموعة من الاختبارات الضرورية، وأولها اختبار كلموغروف سميرونوف K-S.

أولاً- اختبار كلموغروف سميرونوف K-S:

يُستعمل هذا الاختبار لمعرفة طبيعة التوزيع (طبيعي أو غير طبيعي) وذلك تمهيدا لإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة؛ هذا وتم اختيار اختبار كلموغروف سميرونوف K-S دون غيره بالنظر إلى حجم العينة المتوسط (=63)، وتم تجنب استعمال اختبار شابيرو وShapiro-Wilk الذي يصلح لاختبار العينات الصغيرة (≥ 50)؛ وبعد إجراء اختبار كلموغروف سميرونوف K-S في برنامج SPSS تحصلنا على نتائج الدلالة الإحصائية Sig كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول (9): الدلالة الإحصائية لاختبار كلموغروف سميرونوف.

الأبعاد / المحور ككل	النظام م المالي وبينته المحلية	النظام م المالي والمرجعية المحاسبية الدولية	مقارنة نتائج التطبيق بالأهداف	تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي
د الإحصائية Sig	0,001	0,000	0,001	0,002

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول يتضح أن نسبة الدلالة الإحصائية Sig في جميع أبعاد الاستبيان الثلاثة وكذلك في مجمل الاستبيان $> 0,05$ ، وبالتالي يُمكن القول أن بيانات الأبعاد الثلاثة والاستبيان ككل لا تتبع التوزيع الطبيعي وهي بيانات غير معلمية؛ وعليه سنعتمد على معامل الارتباط سبيرمان Spearman في دراسة الارتباط بين أبعاد الاستبيان.

ثانياً- معامل الارتباط سبيرمان Spearman:

الجدول (10): معامل الارتباط سبيرمان Spearman لأبعاد الاستبيان.

قياس الارتباط بين أبعاد الاستبيان:	البُعد 1. النظام م المالي في ظل بينته المحلية مع	البُعد 2. النظام م المالي في ظل المرجعية المحاسبية الدولية مع	البُعد 3. مقارنة نتائج التطبيق بالأهداف	البُعد 1. النظام م المالي في ظل بينته المحلية مع	البُعد 2. مقارنة نتائج التطبيق بالأهداف	البُعد 3. مقارنة نتائج التطبيق بالأهداف
	البُعد 1. النظام م المالي في ظل بينته المحلية مع	البُعد 2. النظام م المالي في ظل المرجعية المحاسبية الدولية مع	البُعد 3. مقارنة نتائج التطبيق بالأهداف	البُعد 1. النظام م المالي في ظل بينته المحلية مع	البُعد 2. مقارنة نتائج التطبيق بالأهداف	البُعد 3. مقارنة نتائج التطبيق بالأهداف

0,591	0,707	0,710	ارتباط Spearman
0,000	0,000	0,000	د الإحصائية Sig
متوسط	قوي	قوي	التعليق

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أن نسبة الدلالة الإحصائية $Sig > 0,05$ في ارتباط كل الأبعاد، ما يبين أن هناك ارتباط دال إحصائيا بينها (الأبعاد)؛ وبالنظر إلى معامل الارتباط سبيرمان Spearman بين البعدين الأول والثالث نجد أن نسبته قد تجاوزت 0,70 ما يدل على أن هناك ارتباط طردي قوي بين طبيعة البيئة المحاسبية المحيطة بالنظام المحاسبي المالي والصعوبات وحتى التناقضات التي تحملها من جهة وطبيعة النتائج الهزيلة المحققة بالنظر إلى الأهداف المسطرة من جهة أخرى.

وبالنظر إلى معامل الارتباط سبيرمان Spearman بين البعدين الثاني والثالث نجد أن نسبته قد تجاوزت أيضا 0,70 ما يدل على أن هناك ارتباط طردي قوي بين اعتماد النظام المحاسبي المالي المتذبذب على المرجعية المحاسبية الدولية وعدم أخذه بالتحديثات التي تملها من جهة وطبيعة النتائج الهزيلة المحققة بالنظر إلى الأهداف المسطرة من جهة أخرى.

وبالنظر إلى معامل الارتباط سبيرمان Spearman بين البعدين الأول والثاني نجد أن نسبته قد قاربت 0,60 ما يدل على أن هناك ارتباط طردي متوسط بين طبيعة البيئة المحاسبية المحيطة بالنظام المحاسبي المالي والصعوبات وحتى التناقضات التي تحملها من جهة و بين اعتماد النظام المحاسبي المالي المتذبذب على المرجعية المحاسبية الدولية وعدم أخذه بالتحديثات التي تملها من جهة أخرى.

ثالثا- إختبار مان ويتني Mann-Whitney :

تم تطبيق هذا الاختبار على أبعاد الاستبيان الثلاثة بالنظر إلى جنس المستجوبين، وبمعنى آخر تم تطبيق هذا الاختبار لمعرفة مدى اختلاف إجابات المستجوبين بالنظر إلى متغير الجنس، وبعد إجراء الاختبار على برنامج SPSS، خلصنا إلى ما يلي:

الجدول (11): الدلالة الإحصائية لإختبار مان ويتني (بالنظر نوع الجنس).

مجموع الاستبيان	البُعد3. مقارنة نتائج التطبيق بالأهداف	البُعد2. ن م م في ظل المرجعية الدولية	البُعد1. ن م م في ظل بيئته المحلية	الأبعاد	البيان	
0,250	0,235	0,157	0,550	الدلالة الإحصائية Sig		
4,2857	4,3889	4,3333	4,1429	المتوسط ح	الجنس	
0,39454	0,38549	0,53723	0,50613	الانحراف م		ذكر
4,0769	4,1667	4,0714	3,9714	المتوسط ح		

0,61922	0,63901	0,69437	0,64896	الانحراف م	
4,2161	4,3148	4,2460	4,0857	المتوسط ح	
0,48628	0,49106	0,60156	0,55847	الانحراف م	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

بالنظر إلى الجدول نجد أن نسبة الدلالة الإحصائية $Sig < 0,05$ (بكثير) أي أن إجابة المستجوب ليس لها علاقة بطبيعة جنسه (ذكر أو أنثى)؛ والمتوسط الحسابي للإجابات الذي ينحصر بين 4 و5 (غير موافق، غير موافق بشدة) غالبا مع الانحراف المعياري الذي يقترب من 0,50 في كل الإجابات يُثبتان ذلك في كل أبعاد الاستبيان وفي الاستبيان كله.

رابعاً- إختبار كروسكل **Kruskal Wallis**: أجري الاختبار بالنظر إلى: الوظيفة أو المهنة؛ الخبرة؛ ومكان العمل.

1. بالنظر للوظيفة أو المهنة:

الجدول (12): الدلالة الإحصائية لإختبار كروسكل (بالنظر للوظيفة أو المهنة).

مجموع الاستبيان	البعد 3. مقارنة نتائج التطبيق بالأهداف	البعد 2. ن م م في ظل المرجعية المحاسبية الدولية	البعد 1. النظام م المالي في ظل بيئته المحلية	الأبعاد		البيان
				متوسط ح	دلالة الإحصائية Sig	
0,690	0,971	0,180	0,799	متوسط ح		
4,2130	4,3269	4,1923	4,0846	انحراف م	محاسب موظف	الوظيفة أو المهنة
0,26674	0,30361	0,49147	0,38020	متوسط ح	مهني معتمد	
4,1538	4,2833	4,0500	4,0400	انحراف م	أستاذ جامعي	
0,20190	0,19325	0,49721	0,40879	متوسط ح		
4,2422	4,3148	4,3704	4,1037	انحراف م		
0,69221	0,68770	0,73875	0,73875	متوسط ح		
4,2161	4,3148	4,0857	4,0857	انحراف م		
0,48628	0,49106	0,55847	0,55847	انحراف م		المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

بالنظر إلى الجدول نجد أن نسبة الدلالة الإحصائية $Sig < 0,05$ (بكثير) أي أن إجابة المستجوب ليس لها علاقة بطبيعة وظيفته أو مهنته (محاسب موظف، مهني معتمد، أستاذ جامعي)؛ والمتوسط الحسابي للإجابات الذي ينحصر بين 4 و5 (غير موافق، غير موافق بشدة) غالبا مع الانحراف المعياري الذي ينحصر من 0,20 إلى 0,70 في كل الإجابات يُثبتان ذلك (المتوسط والانحراف) في أبعاد الاستبيان الثلاثة وفي الاستبيان كله.

2. بالنظر للخبرة:

الجدول (13): الدلالة الإحصائية لإختبار كروسكل (بالنظر للخبرة).

مجموع الاستبيان	البُعد3. مقارنة نتائج التطبيق بالأهداف	البُعد2. ن م المالي في ظل المرجعية م الدولية	البُعد1. النظام م المالي في ظل بيئته المحلية	الأبعاد		البيان
				الدلالة الإحصائية Sig		
0,886	0,933	0,648	0,144	متوسط ح	بين 4و3 سنوات	الخبرة
4,0769	4,2143	4,1429	3,8857	إنحراف م	من 5 إلى	
0,65341	0,72332	0,71867	0,62124	متوسط ح	14 سنة	
4,2457	4,3280	4,3548	4,1032	إنحراف م	15 إلى	
0,44430	0,42270	0,50322	0,5008	متوسط ح	30 سنة	
4,2896	4,3627	4,1176	4,2706	إنحراف م	أكثر من	
0,41472	0,40067	0,67383	0,40584	متوسط ح	30 سنة	
4,0000	4,5000	4,5000	3,2000	إنحراف م	المجموع	
-	-	-	-	متوسط ح		
4,2161	4,3148	4,2460	4,0857	إنحراف م		
0,48628	0,49106	0,60156	0,55847			

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

بالنظر إلى الجدول نجد أن نسبة الدلالة الإحصائية $Sig < 0,05$ (بكثير) أي أن إجابة المستجوب ليس لها علاقة بحجم الخبرة؛ والمتوسط الحسابي للإجابات الذي ينحصر بين 4 و5 (غير موافق، غير موافق بشدة) غالبا مع الانحراف المعياري الذي ينحصر من 0,40 إلى 0,70، في كل الإجابات (عدا في خانة المستجوب الأخير الذي تجاوزت خبرته 30 سنة لم تظهر فيها نسب الانحراف المعياري باعتبار أنه مستجوب واحد)، يُثبتان ذلك (المتوسط والانحراف) في أبعاد الاستبيان الثلاثة وفي الاستبيان كله.

3. بالنظر لمكان العمل:

الجدول (14): الدلالة الإحصائية لإختبار كروسكل (بالنظر لمكان العمل).

مجموع الاستبيان	البُعد3. مقارنة نتائج التطبيق بالأهداف	البُعد2. ن م المالي في ظل المرجعية م الدولية	البُعد1. النظام م المالي في ظل بيئته المحلية	الأبعاد		البيان
				الدلالة الإحصائية Sig		
0,689	0,492	0,836	0,304	متوسط ح	الجزائر	
4,2579	4,3137	4,2941	4,1765	إنحراف م		
0,29574	0,30085	0,49417	0,34734	متوسط ح		
3,9744	4,0556	4,1667	3,8000			

0,95614	0,97539	0,93541	0,98489	إنحراف م	البلدية	مكان العمل
4,2538	4,4333	4,2000	4,0600	متوسط ح		
0,44999	0,42715	0,61559	0,58795	إنحراف م	المجموع	
4,2161	4,3148	4,2460	4,0857	متوسط ح		
0,48628	0,49106	0,60156	0,55847	إنحراف م		

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

بالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أن نسبة الدلالة الإحصائية $\text{Sig} < 0,05$ (بكثير) أي أن إجابة المستجوب ليس لها علاقة بمكان عمله؛ والمتوسط الحسابي للإجابات الذي ينحصر بين 4 و5 (غير موافق، غير موافق بشدة) غالبا مع الانحراف المعياري الذي ينحصر من 0,20 إلى 0,90 في كل الإجابات يُبتان ذلك (المتوسط والانحراف) في أبعاد الاستبيان الثلاثة وفي الاستبيان كله.

III.3- تحليل إجابات المستجوبين التفصيلية لكل عبارة من الاستبيان:

لقد تم إعادة تقسيم آراء المستجوبين وتحويلها من مقياس ليكارت (LIKERT) الخماسي إلى ثلاث مستويات مكنت الباحث من تحديد توجههم (المستجوبين) العام حول العبارة؛ وذلك من خلال إعادة تحديد مجالات المتوسطات الحسابية المرجحة بعد حساب المدى (5-1=4) ثم تقسيمه على المستويات الثلاثة للحصول على طول مجال المتوسط الحسابي المرجح (المدى/المستويات=3/4=1,33)، وبعد ذلك تم إضافة الناتج إلى أقل قيمة في المقياس (وهي 1) وذلك لبناء مجالات المتوسطات الحسابية المرجحة، ليُصبح طول المجالات وطبيعتها كما يلي:

الجدول (15): إعادة تحديد توجه المستجوبين.

توجه المستجوبين	مجالات المتوسطات الحسابية
نعم	1-2,33
محايد	2,34-3,67
لا	3,68-5

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (16): تحليل إجابات المستجوبين التفصيلية لكل عبارة من الاستبيان.

الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	توجه المستجوبين					العبارات
			غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
لا	0,560	4,43	29	32	2	0	0	1.1. الإجابة الأولى
			46,00	50,8	3,20	0	0	
لا	0,601	4,27	22	36	5	0	0	2.1. الإجابة الثانية
			35,00	57,1	7,90	0	0	

لا	0,469	4,32	20	43	0	0	0	3.1. الإجابة الثالثة
			31,70	68,3	0	0	0	
لا	0,693	4,06	16	36	10	1	0	4.1. الإجابة الرابعة
			25,40	57,1	15,9	1,60	0	
لا	0,616	4,44	31	30	1	1	0	5.1. الإجابة الخامسة
			49,20	47,6	1,60	1,60	0	
لا	0,5584	4,0857	1. علاقة النظام المحاسبي المالي بالعوامل البيئية المحيطة به					
لا	0,803	3,97	15	35	9	4	0	1.2. الإجابة الأولى
			23,80	55,0	14,3	6,30	0	
لا	0,644	4,52	37	23	2	1	0	2.2. الإجابة الثانية
			58,70	36,5	3,20	1,60	0	
لا	0,6015	4,2460	2. علاقة النظام المحاسبي المالي بالمرجعية المحاسبية الدولية					
لا	0,563	4,32	22	40	0	1	0	1.3. الإجابة الأولى
			34,90	63,5	0	1,60	0	
لا	0,517	4,37	24	38	1	0	0	2.3. الإجابة الثانية
			38,10	60,3	1,60	0	0	
لا	0,675	3,89	9	40	12	2	0	3.3. الإجابة الثالثة
			14,30	63,5	19,0	3,20	0	
لا	0,591	4,32	23	38	1	1	0	4.3. الإجابة الرابعة
			36,50	60,3	1,60	1,60	0	
لا	0,616	4,44	31	30	1	1	0	5.3. الإجابة الخامسة
			49,20	47,6	1,60	1,60	0	
لا	0,583	4,60	40	22	0	1	0	6.3. الإجابة السادسة
			63,50	34,9	0	1,60	0	
لا	0,4910	4,3148	3. مقارنة النتائج المحققة بعد تطبيق ن م م بالأهداف المسطرة					
لا	0,4862	4,2161	المجموع الكلي للاستبيان					

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج SPSS.

بالنظر في الجدول أعلاه نلاحظ أن المستجوبين قد أجمعوا على نفي كل عبارات الاستبيان (للاطلاع عليها أنظر إلى الملحق 1)، حيث أجابوا عليها كلها بالرفض، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لإجاباتهم بين حد أدنى = 3,89 على العبارة 10 من الاستبيان وحد أقصى = 4,60 على العبارة 13 منه، وهاتين القيمتين تدخلان ضمن المجال الثالث (3,68-5) من مجالات المتوسطات الحسابية للإجابات، ما يُظهر درجة الاتفاق بين المستجوبين على أن النظام المحاسبي المالي لا يتوافق عموماً مع بيئته المحلية وقد صار أكثر بُعداً عن المرجعية المحاسبية الدولية كما أن أهداف إعداده وإدخاله الخدمة لم يتم بلوغها بالنظر إلى مستوى النتائج المحققة بعد تطبيقه طيلة مدة تجاوزت 12 سنة، والمتوسط الحسابي (4,21) مع الانحراف المعياري (0,48) لمجموع الاستبيان يبين ذلك بوضوح.

III.4- نتائج اختبار الفرضيات: بعد دراسة الموضوع والتعمق في جوانبه من خلال استبيان

آراء العينة المستجوبة استطاع الباحث اختبار مدى صحة الفرضيات، ونتائج ذلك كانت كالآتي:

■ بالنسبة للفرضية الأولى: H_0 خاطئة؛ وبالتالي نقبل الفرضية العكسية H_1 ؛ وتم التوصل إلى ذلك من خلال المحور الأول للدراسة، حيث أن هناك فروق معتبرة بين منطلقات وفرضيات وأهداف النظام المحاسبي المالي من جهة وبين حقيقة تطبيقه في الواقع من جهة أخرى؛

■ الفرضية الثانية: H_0 خاطئة؛ وبالتالي نقبل الفرضية العكسية H_1 ؛ وتم التوصل إلى ذلك من خلال المحور الثاني للدراسة، حيث أن النظام المحاسبي المالي، برغم أنه مستمد من المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن عملية تطبيقه تختلف تماما عما ترمي إليه هذه الأخيرة؛

■ الفرضية الثالثة: H_0 خاطئة؛ وتم التوصل إلى ذلك من خلال المحورين الأول والثاني للدراسة، حيث أن العوامل البيئة المحيطة بالمحاسبة في الجزائر -عموما- غير متوافقة مع أهداف ومفاهيم النظام المحاسبي المالي، وبالتالي نقبل الفرضية العكسية H_1 .

وبالتأسيس على ما سبق؛ وبالنظر إلى نتائج مجمل الاستبيان ثبت عدم صحة الفرضية الرئيسية H_0 ، وبالتالي نقبل الفرضية العكسية H_1 ؛ فقد اتفق غالبية أفراد العينة المستجوبة على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي طيلة مدة تتجاوز 12 سنة لم يُساعد في التقريب بين البيئة المحاسبية الجزائرية ومتطلبات المرجعية المحاسبية الدولية -إلى حد إتمام هذه الدراسة-.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة تقييم النظام المحاسبي المالي بعد مدة كافية من بداية تطبيقه؛ لتخلص في النهاية إلى مجموعة من النتائج وتؤسس عليها اقتراحات تراها مناسبة للتقريب بين هذا النظام وبيئته المحلية والدولية.

نتائج الدراسة: توصلنا من خلال البحث إلى مجموعة من النتائج يُمكن تلخيصها في الآتي:

- المفاهيم والأهداف المستحدثة في النظام المحاسبي المالي لا تتوافق مع البيئة المحاسبية الجزائرية؛
- إن النظام الاقتصادي الجزائري والأنظمة المرتبطة به لا تدعم مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي؛
- البيئة المحاسبية الجزائرية لا تُلبّي متطلبات تطبيق المرجعية المحاسبية الدولية؛

- إن النظام المحاسبي المالي يتعد تدريجيا عن المرجعية المحاسبية الدولية نظرا لطبيعة القانونية وعدم اعتماده للتحديثات التي تصدر عنها في وقتها؛
- لم تتحقق أغلب المفاهيم التي استحدثها النظام المحاسبي المالي في الواقع؛ ولم تتحقق الأهداف التي جاء من أجلها للأسباب المذكورة أعلاه.

الاقتراحات: بالتأسيس على النتائج سابقة الذكر يُمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- إصلاح النظام الاقتصادي وكل الأنظمة المرتبطة به لتتوافق مع مفاهيم الشفافية والإفصاح؛
- إطلاق بورصة الجزائر وتفعيلها لتتبع مكامنها الحقيقية في تمويل المشاريع بما يساهم في فرض مفاهيم الشفافية والإفصاح؛
- إلزام المؤسسات بفتح جزء من رأسمالها للاكتتاب العام، ما يفرض عليها الالتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح؛
- إصلاح النظام الجبائي ليتوافق مع مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي؛
- نشر ثقافة الشفافية والإفصاح المحاسبي بين المؤسسات والمهنيين والأفراد؛
- التحديث المستمر للنظام المحاسبي المالي بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وبالنظر إلى خصائص البيئة المحاسبية المحلية؛
- تقليل التدخل الإداري في الشأن المحاسبي وإعادة تنظيم المهنة للمهنيين.

ملاحق:

ملحق 1: استمارة الاستبيان باللغة العربية:

أولا. المعلومات الشخصية:

1. الجنس: ذكر أنثى؛
2. العمر:.....عاما
3. الشهادة العلمية:.....؛
4. الشهادة المهنية:.....؛
5. المهنة/الوظيفة:.....؛
6. الخبرة:.....عاما؛
7. مكان العمل:.....

ثانيا. الرجاء وضع العلامة (X) في مربع الخيار المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غ موافق بشدة
-------	--------	------------	-------	-------	-----------	--------------

علاقة النظام المحاسبي المالي بالعوامل البيئية المحيطة به					أولاً.
				تتوافق مفاهيم وأهداف النظام م المالي مع خصائص البيئة الاقتصادية السائدة	1
				توفر البيئة الاقتصادية السائدة متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي	2
				يتوافق النظام الجبائي مع مفاهيم وأهداف النظام المحاسبي المالي	3
				تساهم مصادر التمويل في التزام المؤسسات بمفاهيم النظام المحاسبي المالي	4
				تسعى المؤسسات (عموما) لتطبيق جوهر النظام المحاسبي المالي	5
علاقة النظام المحاسبي المالي بالمرجعية المحاسبية الدولية					ثانياً.
				يتوافق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات المرجعية المحاسبية الدولية	6
				ينسجم ن م م مع التحديثات التي تطرأ على المعايير المحاسبية الدولية	7
مقارنة النتائج المحققة بعد تطبيق ن م م بالأهداف المسطرة					ثالثاً.
				ساهم تطبيق ن م م في زيادة الشفافية والإفصاح لدى المؤسسات	8
				ساعد تطبيق ن م م على تحسين أداء بورصة الجزائر ورفع كفاءتها	9
				زادت مصداقية الكشوف المالية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	10
				زادت الاعتمادية على محتويات الكشوف المالية بعد تطبيق ن المحاسبي م	11
				تمثل الكشوف المالية الصادرة الصورة الحقيقية للمؤسسات المصدرة لها	12
				تنتج الأنظمة المحاسبية للمؤسسات بيانات كافية وملانة لاتخاذ القرارات	13

الهوامش والمراجع :

1. نور الدين مزياي، و محمد الصالح فروم، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية: مقومات ومتطلبات التطبيق، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 1 (1)، (2010)، صفحات 48-50.
2. موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، (2010)، صفحة 5.
3. سليمان بلعور، دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مجلة رؤية اقتصادية، (العدد السادس)، الواد، (2014)، صفحة 205، 206.

4. علي سماي، و خلف الله بن يوسف، مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-دراسة استطلاعية على بعض المؤسسات بعد مرور 04 سنوات من تطبيق SCF، مجلة دفاتر اقتصادية ، مجلد7 (عدد1)، الجلفة، (2016)، صفحة 178.
5. زهية خباري، مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 3 (2)، تيسمسيلت، (2019)، صفحة 292.
6. فوزي لوالبية، دور مبادئ النظام المحاسبي المالي SCF في ضبط ممارسات إدارة الأرباح-دراسة تحليلية تقييمية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، 4 (2)، الجلفة، (2021)، صفحة 41.
7. مُحمَّد الأمين عسول، لخضر سي مُحمَّد، و حياة عوايحية، أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 7 (2)، أم البواقي، (2020)، صفحة 486.
8. منصور بن عمارة، تحليل علاقة التشريع الضريبي بالنظام المحاسبي المالي، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، (3)، الجزائر، (2014)، صفحة 2.
9. BankOfAlgeria, JO n°04 du 15: (2021), OnLine : <https://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm> (Visited 30/06/2022)
10. BankOfAlgeria, Bulletins Statistiques Trimestriels N°56: (2021), OnLine : https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_56a.pdf (Visited 29/07/2022)
11. BOUANANI, S., & BOUNOUA, C., **Analyzing the informal economy in Algeria from an institutional perspective**, Review of Lareiid(2022) , 7, p66.
12. BOUANANI, S., & BOUNOUA, C., **institutions and Economic Development: Informal Economy in Algeria**, Review of Lareiid(2016), (3), pp 101-103.
13. بورصة الجزائر SGBV، من شركة تسيير بورصة القيم (2021)، على الخط: <https://www.sgbv.dz/index.php?lang=fr#> (Visited 8/11/2021)
14. قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (العدد44) ، صفحة 5.
15. الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين، من بورصة فلسطين(2021)، على الخط: <http://www.pex.ps/PSEWebSite/Trading.aspx?TabIndex=4> (Visited 20/09/2021)